الأمم المتحدة
A/78/202
الجمعية العامة
Distr.: General
18 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء من أجل إنعاش النظام الغذائي وتحويله

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة 217/77 وقرار مجلس حقوق الإنسان 16/52.

* A/78/150.

280823 210823 23-13989 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، مايكل فخري

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة 217/77، يقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء هذا التقرير الذي يبحث فيه القضايا الناشئة بشأن إعمال الحق في الغذاء، ولا سيما في سياق التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي منها. ويأتي هذا التقرير في وقت يحظى فيه الحق في الغذاء باعتراف واسع النطاق بحسبانه السبيل للمضي قدما في التصدي لأزمة الغذاء والتعافي منها وتحويل النظم الغذائية.

أولا - مقدمة

1 - لئن كانت قصة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تتمثل في مأساة كان يمكن تجنبها، فإن محور القصة الناشئة عن الجائحة يتجسد في مجاهدة الناس بشجاعة وانتصاراتهم السياسية، فعلى الرغم من ارتفاع معدلات المرض والوفاة، شاهد المقرر الخاص الناس أثناء الجائحة وهم يعبرون عن حقهم في الغذاء عندما نظموا أنفسهم واعتنوا ببعضهم البعض. ومارسوا حقهم في الغذاء حين دفعوا حكوماتهم دفعا إلى تمكينهم من الحصول على الغذاء الجيد. وأعملوا الحق في الغذاء عندما قاوموا محاولات الشركات لبسط سيطرتها على النظم الغذائية.

2 - وتسببت الجائحة على الفور تقريبا في أزمة غذاء عالمية عجزت البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء عن أن تكون بمنجاة منها. وتعذر على الناس الحصول على الطعام لأنهم لم يتمكنوا من الذهاب إلى أعمالهم أو إلى المتاجر أو إلى منازل بعضهم البعض. ولم تتمكن سلاسل الإمداد من التكيف بسرعة كافية مع ما حدث من تغيرات مفاجئة في الطلب.

3 - وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة 51 من قرارها 217/77، إلى المقرر الخاص أن يقدم هذا التقرير الذي يبحث فيه القضايا الناشئة عن إعمال الحق في الغذاء، ولا سيما في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

4 - ويكمن التحدي في تقديم تقرير يمكِّن الدول الأعضاء من التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها في أن التأثيرات الناجمة عن هذه الجائحة ستظل محسوسة لعقود، فعلى الرغم من انتهاء الجائحة، لا يزال كل من نجا منها منهكا، على وجه التقريب. وبغض النظر عن الإحصاءات، يثقل مزيد من الحزن والألم والغضب كاهل كل شخص تقريبا. وكان بوسع الحكومات أن تتجنب الجائحة، أو أن تجعل وقعها أخف وطأة، لو أنها تصرفت تصرفا سريعا وحاسما وعمدت إلى التنسيق على الصعيد المتعدد الأطراف. وبدلا من ذلك، أدى تصدي الحكومات تصديا جماعيا للجائحة إلى تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، فأضحى عدم المساواة الذي ما برح يزداد واقعا جديدا (انظر A/77/177). واليوم، لا تزال المخاوف الصحية قائمة، فالعديد من الناس معرضون للإصابة بالفيروس بسبب عدم المساواة في الوصول إلى موارد الرعاية الصحية الوطنية والدولية، وهم لا يزالون عرضة للإصابة بالمرض أو للوفاة بسبب كوفيد-19، فقد صرح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة قائلا: "لا يزال [كوفيد-19] يقتل وهو ما انفك يتغير. وما برح احتمال ظهور متغيرات جديدة تُحدث طفرات جديدة في الحالات والوفيات قائما"[(1)].

5 - وإن نظرنا إلى المستقبل، فقد لا يكون هذا الفيروس بالذات مصدر القلق الأكبر. فلئن كان السبب الكامن وراء فيروس كوفيد-19 لا يزال مجهولا، فإن العوامل المُمرِضة، وخاصة الأمراض الحيوانية المصدر، تزداد انتشارا بسبب التلوث والتدمير الإيكولوجي وإزالة الغابات وإزالة الحواجز البيئية الواقية[(2)]. وقد تسبب البكتيريا أيضا مشكلة صحية عالمية أخرى، فقد أدرجت منظمة الصحة العالمية مقاومة مضادات الميكروبات

(1) انظر https://news.un.org/en/story/2023/05/1136367.

(2) United Nations Environment Programme, Secretariat of the Convention on Biological Diversity and World Health Organization, *Connecting Global Priorities: Biodiversity and Human Health – A State of Knowledge Review* (2015).

في عداد أكبر 10 تهديدات عالمية تواجه البشرية في مجال الصحة العامة، فالبكتيريا أصبحت أكثر قدرة على مقاومة المضادات الحيوية، فغدا علاج الالتهابات وتجنب الوفاة أصعب[3].

6 - ومن المفارقات أن انتهاء الجائحة رسميا جعل أزمة الغذاء أسوأ مما كانت عليه. ويرجع ذلك، في شق منه، إلى أن الحكومات قررت إنهاء السياسات التي كانت متبعة خلال حقبة الجائحة وأتاحت حصول الناس على الغذاء. ويتزامن إنهاء هذه البرامج مع ارتفاع التضخم العالمي بسرعة وتقلب أسعار المواد الغذائية وارتفاعها ارتفاعا نسبيا. وتزداد أزمة الغذاء سوءا أيضا لأن العنف والصراع في ازدياد. زد على ذلك أن الاقتصاد العالمي يتباطأ والتوقعات قاتمة. وفي الوقت نفسه، يتوقع خبراء الأرصاد الجوية درجات قياسية من الحرارة طوال السنوات الخمس المقبلة[4].

7 - وفي عام 2022، كان قرابة 258 مليون شخص يعيشون في 58 بلدا أو إقليما يعانون مما تعده الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية "أزمة" أو "تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد". وهذا الرقم هو الأعلى على الإطلاق منذ الإبلاغ عن هذه البيانات لأول مرة في عام 2016[5]، ففي عام 2023 بلغ عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو من هم عرضة له، 345 مليون شخص يقيمون في 79 بلدا، وهو رقم يفوق ضعف مستويات ما قبل الجائحة في عام 2019[6]. وأشد البلدان إثارة للقلق من حيث انعدام الأمن الغذائي الحاد هي أفغانستان وبوركينا فاسو وجنوب السودان والسودان والصومال ومالي ونيجيريا وهايتي واليمن. وتمثل إثيوبيا وباكستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وميانمار بلدانا تثير قلقا بالغا شديدا. أما السلفادور وغواتيمالا ولبنان وملاوي ونيكاراغوا وهندوراس، فهي بلدان تثير قلقا بالغا[7].

8 - وللتعافي من أزمة الغذاء الحالية تواجه الدول، واضعة المستقبل نصب عينيها، ثلاث قضايا، إذ يتحتم عليها أن تقوم بما يلي:

(أ) التصدي لأزمة الغذاء بخطط وطنية؛

(ب) إعداد تصدٍ دولي منسق لأزمة الغذاء؛

(ج) تحويل نظمها الغذائية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ ومنع فقدان التنوع البيولوجي.

9 - ويجب على الدول أن تعالج كل هذه المسائل الثلاث بحسبانها مسائل مترابطة. وهي، إن لم تتعاون وتُعد عملية تصدٍ دولي منسق، فسيكون الفشل نصيب خططها الوطنية للتعافي من أزمة الغذاء. وفي الوقت

(3) انظر www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/antimicrobial-resistance and https://rosalux-geneva.org/untangling-antimicrobial-resistance-amr/.

(4) انظر https://public.wmo.int/en/media/press-release/global-temperatures-set-reach-new-records-next-five-years .

(5) Food Security Information Network and Global Network Against Food Crises, *Global Report on Food Crises* (Rome, 2023), p. 7.

(6) انظر www.wfp.org/emergencies/global-food-crisis.

(7) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and World Food Programme (WFP), *Hunger Hotspots: FAO-WFP Early Warnings on Acute Food Insecurity – June to November 2023 Outlook* (Rome, 2023), p. vii.

نفسه، ستؤثر السبل التي تتبعها الدول في التصدي للأزمات المتعددة القائمة تأثيرا شديدا في طبيعة نظمها الغذائية لعقود قادمة.

10 - ويستند المقرر الخاص في هذا التقرير إلى ردود الدول الأعضاء والمجتمع المدني على دعوته إلى تقديم مساهمات[8] وإلى خبرته في الإبلاغ عن أزمة الغذاء منذ بدايتها وإحاطاته التي قدمها للبرلمانيين والمنظمات الدولية واجتماعاته المنتظمة مع الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني ومشاركته المنتظمة في لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهو يوجز أولا البرامج التي أثبتت فعاليتها في إعمال الحق في الغذاء، ثم يستعرض المشهد المؤسسي الدولي الذي يحكم الحق في الغذاء. ويضع، بعد تحديد المعوقات الهيكلية، جدول أعمال سياسي وقانوني للحق في الغذاء يمهد سبيلا إلى التعافي وإلى إحداث تحول في النظام الغذائي. ويقدم في الختام توصيات.

ثانيا - سياسات فورية وفعالة

11 - ينبغي ألا تعامل غالبية التدابير التي اتخذتها الحكومات وعززت الحق في الغذاء على نحو فعال على أنها استجابات مؤقتة، بل بحسبانها دليلا على ما يمكن عمله لإحداث تحول في نظام غذائي (انظر A/77/177). وخلال أسوأ أوقات الجائحة، قامت الحكومات، مستعينة بالمرونة والتنسيق ومتجاوبة مع مطالب الشعوب بوضع سياسات فعالة وتنفيذها. وفي سياق التعافي من الجائحة، ينبغي أن تستند الدول إلى تدابيرها بشأن الوباء لا أن تنهيها. وفيما يلي، يسلط المقرر الخاص الضوء على البرامج الوطنية التي نُفذت أثناء الجائحة وتبيَّن له أنها كانت فعالة في إعمال الحق في الغذاء.

ألف - التحويلات النقدية المباشرة

12 - ثبت أن تزويد الناس بالنقد بشكل مباشر وشامل قدر الإمكان ودون قيود على الإنفاق هو أسرع الوسائل وأنجعها لمساعدة الناس في أوقات الحاجة أو إبان الأزمات[9].

13 - أما أشكال الدعم المباشر الأخرى، مثل القسائم، أو البطاقات التموينية، أو الطرود الغذائية، فقد تؤدي إلى تفاقم التمييز وعدم المساواة الناجمين عن أساليب التسليم، فقد تلقى المقرر الخاص شهادات عن حرمان أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأسرهم من المساعدة الغذائية لعدم انطباق معايير تعريف الأسرة القائمة على معيارية الغيرية الجنسية وعدم التطابق الجنساني عليهم (A/HRC/52/40، الفقرة 38). وعلاوة على ذلك، عندما تقدم الحكومات طرودا غذائية، يحتمل إلى حد كبير ألا تتحقق من أن تكون الأغذية كافية وملائمة[10]. غير أن هذا الاحتمال يقل عند شراء الطرود الغذائية من صغار المنتجين المحليين، كما تبيَّن في كوبا والجمهورية الدومينيكية والمكسيك[11]. ويضعف احتمال التمييز عندما تُنفذ البرامج بطريقة تصون كرامة

(8) الردود متاحة بالكامل في الرابط التالي: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-input-recovery-covid-pandemic-report.

(9) أوراق مقدمة من ألمانيا والأردن وقطر.

(10) أوراق مقدمة من Biowatch South Africa and Right to Food Campaign India.

(11) أوراق مقدمة من الجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك.

الناس، ففي نيوزيلندا، على سبيل المثال، نظَّم زعماء الماوري تسليم الطرود الغذائية ومستلزمات النظافة الصحية وغيرها من الموارد إلى عتبات منازل السكان وعززوا التواصل الاجتماعي في إطار مما يسمونه *ماهي أروها*، أي العمل الأساسي المضطلع به حبا في الناس (A/77/177، الفقرة 30).

باء - الوجبات المدرسية الشاملة

14 - عندما يتناول الأطفال طعاما جيدا، يصبح المجتمع المحلي بأسره أقوى[12].

15 - ويشجع حصول جميع الأطفال على طعام جيد من خلال المدرسة الأسر على إرسال أطفالها إلى المدرسة بدلا من العمل. وعندما تتيح الحكومات حصول جميع الأطفال على الأغذية المغذية، تمكِّن الأسر من قضاء وقت أقصر وإنفاق موارد أقل لكي يحقق أطفالها إمكاناتهم كاملة غير منقوصة. وعلاوة على ذلك، وعندما تكون الوجبات شاملة، أي متاحة لجميع الأطفال دون شروط، ينصب الاهتمام على كل طفل كفرد، وهو أمر يخفف إلى حد كبير من وطأة وصمة العار الشديدة التي يشعر بها الأطفال أحيانا عندما يعتبرون "مؤهلين" للحصول على وجبات مدرسية مجانية. وخلال الجائحة، شهد المقرر الخاص أيضا كيف تفاقمت محنة الأطفال عندما فُرضت عمليات الإغلاق وحُرم ملايين الأطفال والشباب من الحصول على وجبات يومية في المدارس. وظلت بعض المجتمعات المحلية قادرة على الصمود أثناء الجائحة لأنها حرصت على أن تقدم المطابخ المدرسية خدماتها للأطفال، وإلى أسرهم أحيانا، طوال العام التقويمي بأكمله[13]. وبوسع برامج التغذية المدرسية التي تربط بين التوعية الصحية والغذائية والتغذوية أن تعزز أيضا معارف الأطفال وتصقل مهاراتهم[14].

جيم - دعم الأسواق الإقليمية

16 - عندما انهارت سلاسل الإمداد أثناء الجائحة، أثبتت الأسواق الإقليمية أنها قادرة على الصمود إلى حد بعيد[15].

17 - والأسواق الإقليمية هي أسواق يتم تصميمها ودعمها وتنظيمها لتحقيق غرض اجتماعي. وهي "إقليمية" لأنها غالبا ما تربط شبكة من المجتمعات الريفية والحضرية، ولا تندرج دائما بدقة في فئات محلية أو عالمية. ومع ذلك، غالبا ما تقوم الحكومات المحلية بدور مهم في إدارة هذه الأسواق[16]. وتميل الأسواق الإقليمية إلى أن يكون بها عدد قليل من الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين، وهي تعزز فرص الحصول على الغذاء الصحي، ولا سيما الفواكه والخضروات الطازجة والأسماك واللحوم والأغذية الأساسية؛ وتعتمد على علاقات طويلة الأمد قوامها الثقة والشعور بالتضامن. ويزداد الدعم الدولي لتعزيز الأسواق الإقليمية ودعمها[17].

(12) أوراق مقدمة من البرازيل وجنوب أفريقيا والعراق ومصر.

(13) ورقة مقدمة من البرازيل.

(14) ورقة مقدمة من السلفادور.

(15) Urgenci, "Enacting resilience: the response of local solidarity-based partnerships for agroecology to the COVID-19 Crisis", 2021.

(16) أوراق مقدمة من بولندا ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء في إندونيسيا.

(17) مبادرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأسواق الإقليمية.

18 - ودعمت بعض الحكومات الوطنية، مثل حكومتي المكسيك والسلفادور، وبعض المبادرات التي تدعمها الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية، الأسواق الإقليمية بوضع برامج لربط منتجي الأغذية بالمستهلكين بشكل مباشر، ففي بولندا وقطر، على سبيل المثال، اعتُمدت خلال الجائحة قوانين وطنية لتمكين المزارعين وأسرهم من ممارسة التجارة في مكان معين في البلديات الريفية والحضرية[18].

19 - وقد تكون الأسواق الإقليمية غير رسمية أو رسمية. وتسلم الحكومات بأن الأسواق الإقليمية قد تكون غير رسمية، أي أن البائعين لا يملكون ترخيصا معينا أو يدفعون ضرائب. ومع ذلك، تعكف الحكومات على وضع برامج يُبتغى منها أن تكون هذه الأسواق عادلة وآمنة ومستقرة[19].

دال - دعم الفلاحين والرعاة وصائدي الأسماك وغيرهم من صغار منتجي الأغذية، ولا سيما من حيث حصولهم على المدخلات وولوجهم الأسواق الإقليمية

20 - أدركت الحكومات الوطنية أن الاعتماد المفرط على استيراد الأغذية أو تصديرها يجعلها عرضة للأسواق الدولية والصراعات الجيوسياسية.

21 - وبناء على ذلك، تقدم بعض الحكومات الوطنية دعما متزايدا للفلاحين والرعاة وصائدي الأسماك وغيرهم من صغار منتجي الأغذية، ولا سيما فيما يتعلق بحصولهم على المدخلات وولوجهم الأسواق الإقليمية، وهما عاملان أساسيان لإعمال الحق في الغذاء لأنهما يضيفان عازلا يقي من تقلب أسعار الأغذية في الأسواق الدولية ويدعمان التقاليد المحلية[20]. فعلى سبيل المثال، غيَّرت ألمانيا معاييرها لدعم الأعمال التجارية من التركيز على التصدير إلى التركيز على إمكانية مساهمة الاستثمار في التنمية الإقليمية، بما في ذلك تطوير سلاسل القيمة المحلية[21].

هاء - حماية حق العمال في تكوين الجمعيات وإنفاذ قوانين العمل وتعزيز حماية العمال

22 - إذا عانى عمال الغذاء والزراعة من الجوع، تضور الجميع جوعا.

23 - وخلال الجائحة، اعتُبر العديد من العمال ضروريين وإن تم التعامل معهم على نحو يوحي بإمكانية الاستغناء عنهم. ولأن هؤلاء العمال "ضروريون"، أجبروا على العمل، وكانت ظروف العمل أثناء الجائحة غير آمنة في كثير من الأحيان. وما من شيء يحمي العمال أكثر من ضمان تمتعهم بالقدرة التفاوضية التي يدعمها ويحميها حقهم في تكوين الجمعيات وإنفاذ قوانين العمل وتعزيز حماية العمال. وعلاوة على ذلك، باتت بعض البلدان تدرك أكثر من أي وقت مضى أن قطاعي الأغذية والزراعة فيها يعتمدان على العمال المهاجرين والأجانب الذين يتمتعون بحماية أقل من المواطنين الوطنيين[22].

(18) ورقتان مقدمتان من بولندا وقطر.

(19) ورقة مقدمة من ماليزيا.

(20) أوراق مقدمة من إيطاليا ومصر وقطر وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء في نيبال ومركز تنمية حقوق الأقليات في كينيا.

(21) ورقة مقدمة من ألمانيا.

(22) ورقة مقدمة من إيطاليا.

واو - الحماية الاجتماعية للتخفيف من وقع آثار السوق السلبية

24 - تستطيع الحماية الاجتماعية، بفضل برامج مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي والمساعدة في مجال العمل، أن تحمي الناس من الأضرار التي تسببها السوق.

25 - وبوسع الحماية الاجتماعية أيضا أن تخفف من حدة التمييز وتحد من الفقر وتوطد أركان الإدماج الاجتماعي[23]. وهي قادرة، فوق ذلك، على دعم الإنتاج المحلي وإتاحة فرص العمل وتمكين المنتجين المحليين من ولوج الأسواق.

26 - وعلى الرغم من أن البلدان التزمت بتنفيذ نظم وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني للجميع وبتحقيق تغطية واسعة النطاق للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030، لا يزال أكثر من 70 في المائة من سكان العالم غير مشمولين بالحماية الاجتماعية. ويعيش غالبية هؤلاء الناس في المناطق الريفية[24]. وتضررت المجتمعات الريفية بشكل خاص خلال الجائحة. وأثبتت برامج الحماية الاجتماعية التي صبت اهتمامها على المجتمعات الريفية واحتياجاتها الفريدة نجاحها[25].

زاي - الاعتراف بدور الحكومات المحلية والإقليمية في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالحق في الغذاء ودعم هذا الدور

27 - تؤدي الحكومات المحلية والإقليمية دورا رئيسيا في تنفيذ البرامج الوطنية وفي وضع برامج خاصة بها لإعمال الحق في الغذاء.

28 - وخلال الجائحة، استخدمت الحكومات المحلية والوطنية سلطتها لإعادة التفكير في نظمها لإنتاج الأغذية واستهلاكها وبذلت جهودا حثيثة ليتمتع الجميع بالحق في الغذاء. وتشمل بعض الأمثلة المبتكرة الترويج للمنتجات والنماذج الغذائية المحلية القائمة على الرعاية والقرب والتضامن (برشلونة، بإسبانيا، وأراراكوارا، بالبرازيل)؛ ومبادرات التغيير الثقافي والسلوكي (فيينا، بالنمسا)؛ وحماية الأراضي الزراعية الحضرية والمشتريات العامة العادلة والمستدامة (فيينا وكوبنهاغن ونيويورك، بالولايات المتحدة)؛ وبرامج إدارة النفايات (كويليمان، بموزامبيق)؛ لندن، ببريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وروركيلا، بالهند)؛ وتمكين مجموعات سكانية متنوعة من خلال الغذاء (روركيلا وفانكوفر، بكندا)؛ والتخطيط المراعي للأغذية (كيب تاون، بجنوب أفريقيا، وميلانو، بإيطاليا)؛ وبرامج الوجبات العامة (أديس أبابا؛ بإثيوبيا؛ وبيلو هوريزونتي، بالبرازيل؛ ويوسو، بجمهورية كوريا؛ وموانس سارتو وباريس، بفرنسا؛ وتوريس فيدراس، بالبرتغال)؛ وعمليات السياسات المتكاملة والتشاركية لأصحاب المصلحة المتعددين (كيب تاون وفيينا وفانكوفر، وكيتو، بإكوادور، وفالنسيا، بإسبانيا)[26].

29 - ويلجأ الناس أيضا إلى الحكومات المحلية وعلى الصعيد دون الوطني للضغط نشدانا لتغيير القوانين. وتقود حكومات المدن أحيانا حملات وطنية، ففي عام 2021، أصبحت ليفربول أول "مدينة للحق

(23) ورقة مقدمة من العراق.

(24) انظر www.fao.org/social-protection/overview/en/.

(25) ورقتان مقدمتان من ألمانيا والمكسيك.

(26) ورقة مقدمة من منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

في الغذاء" في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عندما دعا مجلس المدينة بالإجماع إلى دمج الحق في الغذاء في الاستراتيجية الوطنية للأغذية. وسرعان ما حذت حذو هذه المدينة حكومات بلدية بريطانية أخرى عديدة. ويتجه الناس أيضا إلى التغييرات القانونية على الصعيد دون الوطني، ففي ولاية ماين، بالولايات المتحدة، وكانتون جنيف، بسويسرا، صوَّت الناس لتعديل دساتيرهم لتشمل الحق في الغذاء.

ثالثا - الحوكمة العالمية

30 - تنتشر القضايا الثلاث التي تواجه الدول - وهي الاستجابات الوطنية لأزمة الغذاء والتنسيق الدولي وإحداث تحول في النظام الغذائي - في مختلف المحافل الدولية. ويصف المقرر الخاص أدناه المشهد المؤسسي الذي يحكم الحق في الغذاء، ثم يوصي بقوة بأن تركز الدول جهودها في لجنة الأمن الغذائي العالمي على معالجة القضايا الثلاث.

ألف - مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية

31 - سبق للمقرر الخاص أن قدم، في تقرير سابق (A/76/237)، تحليلا مباشرا ووافيا للمرحلة المفضية إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية[27]. وكان قرار منظمي مؤتمر القمة هذا بتجاهل الجائحة وأزمة الغذاء إلى حد كبير أمرا محيرا.

32 - وعندما تعلق الأمر بحقوق الإنسان، تأرجحت قيادة مؤتمر القمة بين العداء والتذبذب. وهو أمر يتناقض مع تاريخ مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة على مدى 60 عاما، وهي فترة اكتسب فيها الحق في الغذاء مكانة بارزة في جدول الأعمال ونالت منظمات المجتمع المدني نفوذا في إطار هذه العملية. ولأن القمة كانت إهانة لهذا التقدم، قاطعتها أكثر من 500 حركة اجتماعية، تمثل الفلاحين والشعوب الأصلية والصيادين والرعاة والعمال، إلى جانب مجموعات الدعوة (التي تضم إجمالا 300 مليون عضو على الأقل)، ومئات العلماء والباحثين. ثم حشدوا المعارضة ضد القمة من خلال استجابة الشعوب المستقلة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، ومؤتمر القمة العالمي للشعوب المعني بالنظم الغذائية، وتجمع البحوث الزراعية الإيكولوجية[28]. وعندما عقدت القمة في نهاية المطاف في نيويورك في 23 أيلول/سبتمبر 2021، ظلت حقوق الإنسان على هامش البرنامج ولم تكن الجائحة مدرجة في البرنامج على الإطلاق.

33 - وبعد مؤتمر القمة، التبس على الدول والشعوب الأمر بشأن مكان وكيفية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بجدول الأعمال الدولي للأغذية وكيفية مساءلة صناع القرار. ورفض المنظمون إدراج الحوكمة كموضوع حتى اللحظات الأخيرة قبل القمة، وحتى عندئذ تم تضمينها فقط على الهامش.

(27) انظر أيضا Michael Fakhri, "The Food System Summit's disconnection from people's real needs", *Journal of Agricultural and Environmental Ethics*, vol. 35, No. 3 (September 2022).

(28) انظر www.foodsystems4people.org، و https://web.archive.org/web/20220302204151/، و https://web.archive.org/web/20220302204151/https://peoplessummit.foodsov.org/، و https://web.archive.org/web/20221201153830/https://agroecologyresearchaction.org/scientists-boycott-the-2021-un-food-systems-summit/.

34 - وتسبب في الارتباك بشأن الحوكمة وجود منبر عالمي للأمم المتحدة للأغذية فعلا قبل انعقاد مؤتمر القمة بوقت طويل. وتمثل لجنة الأمن الغذائي العالمي "المنبر الدولي والحكومي الدولي الشامل الأول لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل معا بطريقة منسقة ولدعم العمليات التي تقودها البلدان نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر"[29]. ومع ذلك، حاول منظمو مؤتمر القمة تهميش اللجنة، فلم تقم أبدا بدور واضح في مؤتمر القمة.

35 - ومن الأشياء الجيدة التي خرجت بها القمة أن 117 دولة عينت منظمين وطنيين وأنشأت وزارات ووكالات وطنية في مختلف القطاعات للعمل معا والتفكير في تحويل النظام الغذائي. وأعدت هذه البلدان مسارات وطنية لتحويل النظم الغذائية. بيد أن هذه المسارات الوطنية لما تثبت أنها تحدث تغييرا. وكان الزخم شديد البطء في تحويل هذه المسارات إلى خطط عمل[30]. وأوصى المقرر الخاص في تقريره السابق (A/77/177) بأن تحول الدول هذه المسارات إلى خطط عمل بشأن الحق في الغذاء.

36 - وبعد مؤتمر القمة، أنشئ مركز تنسيق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. ووفقا لخطة عمل المركز لفترة السنتين:

> لا يعتزم المركز تكرار مهام الأمم المتحدة وقدراتها القائمة ولن يعمل بصفته وكالة منفذة ولا حارس بوابة. ويضطلع المركز بدور تنسيق وتوصيل - معتمدا في ذلك على قدرات منظومة الأمم المتحدة ومستعينا بالمشورة والخبرة المستمدتين من نظام دعم إيكولوجي أوسع نطاقا. والمركز موجود لخدمة البلدان بتحفيز المؤسسات القائمة على تنفيذ ولاياتها بطريقة منهجية[31].

37 - ولئن كان المركز "موجودا لخدمة البلدان"، فإنه يفتقر إلى ولاية ورؤية واضحتين من الدول. وذلك لأن الدول لم تشارك مشاركة جوهرية في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. وقد أُعدت القمة لتزويد البلدان بقائمة من الخيارات بشأن السبل الكفيلة بتحويل نظمها الغذائية، مما أدى إلى خليط من الأفكار دون إطار واضح ومتماسك لتوجيه الدول في اختيارها. وورث المركز بعض أوجه قصور أخرى شابت مؤتمر القمة، على النحو التالي:

(أ) لم يدرج الحق في الغذاء في جدول الأعمال الموضوعي للمركز؛

(ب) لا تزال العلاقة بين المركز ولجنة الأمن الغذائي العالمي غير واضحة؛

(ج) لا توجد آلية لتشجيع التعاون الدولي بين الدول؛

(د) لا تزال مشاركة المجتمع المدني محدودة إلى حد كبير؛

(هـ) أسفر مؤتمر القمة عن تحالفات عديدة لأصحاب المصلحة تظل كيانات مستقلة ومبهمة تتسم علاقتها مع المركز بعدم الوضوح بسبب ذلك[32].

(29) لجنة الأمن الغذائي العالمي، CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 4.

(30) انظر www.devex.com/news/opinion-progress-on-national-food-systems-transformation-is-too-slow-104464.

(31) انظر https://sfcs.fao.org/docs/unfoodsystemslibraries/default-document-library/UN-FS-Hub-Work-Plan.pdf.

(32) انظر www.unfoodsystemshub.org/hub-solution/coalitions-of-action/en.

38 - وفي الوقت نفسه، شكل العديد من منظمي القمة الرئيسيين، بالشراكة مع شركات، منصة الظل الخاصة بهم، وهي تحالف العمل الغذائي، تحت رعاية المنتدى الاقتصادي العالمي. وفي الوقت الذي كان فيه موظفو الخدمة المدنية الدولية يبذلون قصارى جهدهم للتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة وخدمة مصالح الدول، كان تحالف العمل الغذائي يتنافس على نحو سافر مع المركز. وتتمثل مهمة التحالف في "العمل كمنصة رئيسية لأصحاب المصلحة المتعددين لتوسيع نطاق الابتكار والتأثير في النظم الغذائية، باستنفار العمل الجماعي والشراكات والاستثمارات في استراتيجيات النظم الغذائية الوطنية الرائدة والمبادرات الرئيسية التي تبرز أفضل ما يمكن تحقيقه في تحويل النظم الغذائية"[33].

39 - وخلاصة القول، إن منظمي مؤتمر القمة استغلوا الأمم المتحدة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل تحويل النظم الغذائية، ثم التفوا على عمليات الأمم المتحدة لتشكيل منبر بديل خاص بهم ملائم للشركات لاجتذاب التمويل وتقديم الخدمات للبلدان. وفي هذا تضارب صارخ في المصالح وينم عن سوء نية محتمل.

40 - وينظم المركز لحظة تقييم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية التي ستعقد في روما في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023. ويكمن الغرض المنشود من لحظة التقييم هذه في إتاحة حيز مواتٍ "للبلدان لمراجعة الالتزامات بالعمل التي تم التعهد بها خلال القمة وتبادل قصص النجاح وعلامات التحول المبكرة والإبقاء على الزخم من أجل تسريع جريء واتخاذ إجراءات جريئة لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والدعوة إلى تكيفها مع تغير المناخ والتحقق من مساهمتها في قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة المزيد من الصدمات والأزمات، وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة"[34]. وحتى الآن، لم يُدرج الحق في الغذاء وحقوق الإنسان في جدول أعمال لحظة التقييم[35].

باء - تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتجارة

41 - سبق للمقرر الخاص أن أوجز في تقرير سابق (A/75/219) كيفية ترابط تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتجارة بحسبان ذلك يندرج في باب السياسة العامة. غير أن هذه القضايا لاتزال منفصلة في مضمار الحوكمة العالمية ولا تعالج المؤسسات ذات الصلة الحق في الغذاء معالجة كافية.

42 - وفي أعقاب المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في شرم الشيخ، بمصر، في عام 2022، تم إدراج الأمن الغذائي بعد طول انتظار في جدول أعمال تغير المناخ[36]. ومع ذلك، وعلى مشارف المؤتمر الثامن والعشرين الذي سيعقد في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، لا يزال الشكل الذي سيتخذه جدول أعمال الغذاء على وجه التحديد موضع خلاف شديد. وتتضمن خطة العمل الجديدة بشأن تغير المناخ إشارة إلى حقوق الإنسان لأول مرة. والتزمت الدول باحترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها ومراعاتها[37]. وذاك التزام ضيق النطاق. وعلاوة على

(33) انظر www.foodactionalliance.org/about.

(34) انظر www.fao.org/family-farming/detail/en/c/1637564/.

(35) انظر www.unfoodsystemshub.org/docs/unfoodsystemslibraries/stocktaking-moment/unfss-2-roadmap_27-june.pdf.

(36) مقررا مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ 1/م أ-27 و 3/م أ-27.

(37) مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ 1/م أ-27.

ذلك، لا تزال الصلة بين الغذاء وحقوق الإنسان في سياق الاتفاقية مبهمة. ومع ذلك، تُعد التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة وتربط بين الغذاء وحقوق الإنسان وتغير المناخ في مجلس حقوق الإنسان أمرا مستحبا (انظر A/76/179 وقرار مجلس حقوق الإنسان 16/52).

43 - واعتُرف، في اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992، بالروابط بين التنوع البيولوجي والزراعة والتغذية. وبحلول عام 2006، اعتمدت الأطراف في الاتفاقية إطارا لمبادرة شاملة لعدة قطاعات بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والتغذية، شملت إدماج شواغل التنوع البيولوجي للأغذية والتغذية مع الحق في الغذاء[38].

44 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتُمد إطار التنوع العالمي كونمينغ - مونتريال، وهو بمثابة أحدث مخطط للاتفاقية. وتنص الغاية 10 من الإطار على ما يلي:

> الحرص على إدارة المناطق الخاضعة للزراعة وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك والغابات على نحو مستدام، ولا سيما بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك تحقيق زيادة كبيرة في تطبيق الممارسات المراعية للتنوع البيولوجي، مثل التكثيف المستدام، والنهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج الابتكارية، التي تسهم في مرونة نظم الإنتاج هذه وكفاءتها وإنتاجيتها على المدى الطويل وفي الأمن الغذائي وحفظ التنوع البيولوجي واستعادته والحفاظ على الهبات التي تقدمها الطبيعة للناس، بما في ذلك وظائف القطاع الإيكولوجي وخدماته[39].

45 - وينبغي أن يتبع تنفيذ هذا الإطار نهجا قائما على حقوق الإنسان، يحترم هذه الحقوق ويحميها ويعززها ويفي بها[40]. فعلى سبيل المثال، ينبغي ألا تؤدي الغاية 3، المتعلقة بحفظ 30 في المائة من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية والمناطق البحرية والساحلية بإنشاء مناطق محمية، إلى إبعاد الشعوب الأصلية، أو الرعاة، أو صائدي الأسماك، أو الفلاحين.

46 - وفي منظمة التجارة العالمية، يحتل الأمن الغذائي مكانة بارزة في جدول أعمال التجارة، كما يتضح من المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في عام 2022 وسيكون موضوعا بارزا في المؤتمر الوزاري الثالث عشر، في عام 2024. وفي عام 2022، تفاوضت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إعلانات وزارية ذات صلة بالأمن الغذائي والتصدي للجائحة أدت إلى عمليات جديدة[41]. وعملا بهذه القرارات، أُعلن، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عن برنامج عمل جديد يركز على احتياجات الأمن الغذائي لأقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية[42].

47 - ومع ذلك، لا تزال هناك قضايا طويلة الأمد تتعلق بالأمن الغذائي تقع في صميم مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من تزايد توافق الآراء في السياسة الغذائية الدولية بشأن الحاجة إلى إعادة توجيه الميزانيات الوطنية نحو تحويل النظم الغذائية، تضع منظمة التجارة العالمية قيودا على الدول بشأن كيفية دعمها للزراعة (انظر A/75/219 و A/77/177). وعلاوة على ذلك، لم تجر مناقشة في المؤتمر الوزاري

(38) مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، UNEP/CBD/COP/DEC/VIII/23.

(39) مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، CBD/COP/DEC/15/4, annex.

(40) المرجع نفسه.

(41) WTO, WT/MIN(22)/27, WT/MIN(22)/28, WT/MIN(22)/29 and WT/MIN(22)/31.

(42) WTO Committee on Agriculture, G/AG/35.

الثاني عشـــر لإيجاد حل دائم لمســـألة المخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي، التي أثيرت لأول مرة في عام 2013. وبالنظر إلى مدى أهمية المخزون العام من الأغذية في تحقيق الأمن الغذائي أثناء الجائحة، غدت هذه القضية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

48 - ويتمثل التحدي المفاهيمي في أن الغذاء عومل لفترة طويلة جدا بحسـبانه سـلعة زراعية ونُظر إلى الأمن الغذائي بصـفته مسـألة تقع خارج نطاق اختصـاص منظمة التجارة العالمية. ويسـتحق موظفو منظمة التجارة العالمية الثناء لتنظيمهم الحوارات التجارية بشـــأن الغذاء ما إن اندلعت أزمة الغذاء[43]. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن رؤية أو جدول أعمال بشأن الأمن الغذائي في منظمة التجارة العالمية.

49 - بيد أن الوعي يزداد بأن الحق في الغذاء يمكن أن يتيح رؤية وجدول أعمال للتجارة الدولية. وخلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، وجهت مفوضـة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة إلى الوزراء المشـاركين في المفاوضـات رسـالة مفتوحة بعنوان "التجارة والحق في الغذاء: الطريق إلى الهدف 2 من أهداف التنمية المســتدامة"[44]. وعبر الممثل الدائم لتركيا لدى منظمة التجارة العالمية، ألب أرسلان أكارسوي، بصفته الرئيس الجديد للجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، عن مشـاعر متنامية في منظمة التجارة العالمية عندما قال: "الحصـول على الغذاء حق أسـاسـي لا ينبغي حرمان أحد منه ... تتطلب قواعد التجارة نظرة جديدة في ضوء التحديات الحالية. ويبلغ عمر الاتفاق المتعلق بالزراعة 30 عاما تقريبا وهو بحاجة إلى تحديث"[45].

جيم - التركيز على لجنة الأمن الغذائي العالمي

50 - تفاقمت أزمة الغذاء طوال فترة الجائحة وازدادت المخاوف بشـــأن الأمن الغذائي العالمي مع الغزو الروسـي غير المشـروع لأوكرانيا والاحتلال الموسـع لها في شـباط/فبراير 2022. وبحلول آذار/مارس، كان الأمين العام قد شكل فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل لتقديم ارشادات بشأن معالجة شبكة الأزمات العالمية المعقدة.

51 - وبالنظر إلى المشـهد المؤسـسـي وانعدام إجراءات متضـافرة متعددة الأطراف خلال أزمة الغذاء، قد تبدو سـياسـة الأمن الغذائي الدولية بطيئة الخطى ويعوزها الاتسـاق. بيد أن السـرعة والاتسـاق هما سـمة الارتفاع المســتمر في درجات الحرارة العالمية والانخفاض المتواصــل في التنوع البيولوجي وازدياد أرباح الشركات، وهو أمر يوحي بأن المشهد المؤسسي الحالي قد يكون جزءا من المشكلة.

52 - وفي مستهل عام 2022، شاهد المقرر الخاص عددا متزايدا من الحكومات الوطنية ودون الوطنية وهي تتبنى الحق في الغذاء وتعترف به بهمة وتركيز متجددين. وأبدت محافل دولية عديدة، من بينها مجلس الأمن، اهتماما كبيرا بالحق في الغذاء[46]. وتعترف الحكومات بقوة الحق في الغذاء لأنها تصـيخ السـمع حقا لشعوبها وتتعلم مما تبديه من إقدام وإحساس بالتضامن.

(43) انظر www.wto.org/english/res_e/reser_e/tradedialonfood_e.htm.

(44) يمكن الاطلاع عليهـا في الرابط التـالي: https://unctad.org/system/files/information-document/osg-2022-06-13-unhcr-unctad-letter_en.pdf.

(45) انظر www.youtube.com/watch?v=XqLh1tcMc1c.

(46) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/2022-05/UNSC-Aria-Hunger-Conflict.pdf.

53 - وفي سلسلة من الوثائق المتعددة الأطراف تم التوصل إليها بتوافق الآراء، وهي قرار الجمعية العامة 217/77 المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2022، والبيان الختامي لمؤتمر وزراء الزراعة الخامس عشر الذي عُقد في برلين في كانون الثاني/يناير 2023[47] وقرار مجلس حقوق الإنسان 16/52 المؤرخ نيسان/أبريل 2023، تم الاعتراف بالحق في الغذاء بحسبانه عاملا رئيسيا في التغلب على أزمة الغذاء. وتضمنت هذه الوثائق دعوة إلى التصدي لأزمة الغذاء العالمية بشكل منسق والاعتراف بدور لجنة الأمن الغذائي العالمي بصفتها منبرا دوليا وحكوميا دوليا شاملا لمجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل معا، بطريقة منسقة ودعما للعمليات التي تقودها البلدان، نشدانا للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للبشر كافة.

54 - وفي الدورة العامة الحادية والخمسين للجنة، المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ستوافق الدول الأعضاء على برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2024-2027. ويأمل المقرر الخاص في أن تواصل الدول والمجتمع المدني الزخم الرامي إلى جعل اللجنة المنتدى الذي يتيح ما يلزم من تنسيق وتعاون على الصعيد الدولي للتصدي للأزمة وإحداث تحويل في النظام الغذائي.

55 - وأُنشئت هذه اللجنة في البداية في عام 1974 للتصدي لأزمة الغذاء العالمية آنذاك. وفي معرض التصدي لأزمة الغذاء التي حدثت في عام 2006، تم إصلاح اللجنة وتنشيطها[48]. وجريا على الممارسة الحسنة المتبعة في الماضي، يوصي المقرر الخاص بقوة بأن تركز الدول جهودها على الأزمة الغذائية الراهنة في اللجنة خلال هذه الفترة التي تشتد فيها الحاجة.

56 - ويقع الالتزام بإعمال الحق في الغذاء في لب رؤية اللجنة. وتمثل اللجنة منبرا للنقاش والتنسيق لتعزيز العمل التعاوني بين الحكومات وأصحاب المصلحة وهي تشجع أيضا على مزيد من التقارب والتنسيق في مجال السياسات من خلال استراتيجيات دولية تفاوضية ومبادئ توجيهية طوعية. وتقدم اللجنة، بناء على طلب بلد أو منطقة، الدعم و/أو المشورة بشأن وضع خطط العمل المملوكة وطنيا وإقليميا للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتنفيذ هذه الخطط ورصدها وتقييمها وتطبيق الحق في الغذاء تطبيقا عمليا. وهذه الوظائف الثلاث - أي التنسيق العالمي وتقارب السياسات وتقديم الدعم وإسداء المشورة للبلدان والمناطق - تجعل اللجنة الأنسب لتكون الركيزة العالمية للتصدي لأزمة الغذاء وتحقيق التعافي بتحويل النظام الغذائي[49].

57 - وتكتسب اللجنة صفة الشمول والفعالية بشكل فريد من كونها تتيح لأصحاب الحقوق حيزا مستقلا لتنظيم أنفسهم والمشاركة بشكل مباشر في كل جانب من جوانب عملها على وجه التقريب. وبناء على ذلك، تشكل آلية علاقات المجتمع المدني والشعوب الأصلية مع اللجنة جزءا أساسيا من اللجنة بعد إصلاحها[50]. ويكمن الغرض من هذه الآلية في تيسير مشاركة المجتمع المدني في عمليات اللجنة المتعلقة بالسياسات وإسهامه فيها. وخلال السنوات الماضية، شاركت عدة مئات من المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية في الآلية. وتمثل جميع المنظمات المشاركة إحدى المجموعات التالية: صغار المزارعين والرعاة وصائدي

(47) يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي: https://gffa-berlin.de/wp-content/uploads/2015/10/GFFA_2023_Final-Comminuque%CC%81_EN_com.pdf.

(48) لجنة الأمن الغذائي العالمي، CFS:2009/2 Rev.2.

(49) المرجع نفسه.

(50) انظر www.csm4cfs.org/.

الأسماك والشعوب الأصلية والعاملين في الزراعة والأغذية والأشخاص الذين لا يملكون أرضا والنساء والشباب والمستهلكين والأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والمنظمات غير الحكومية.

58 - ويوصي المقرر الخاص بأن تحرص اللجنة على أن يقع الحق في الغذاء في لب جميع أعمالها وأن تستخدم الأدوات القانونية والسياساتية القائمة لجعل التنسيق العالمي وتقديم الدعم إلى البلدان والمناطق وإسداء المشورة إليها محط اهتمامها.

رابعا - معوقات التغيير الهيكلية

59 - قبل تقديم طريقة للتصدي لأزمة الغذاء والتعافي من خلال تحويل النظام الغذائي، من المهم فهم معوقات التغيير الهيكلية.

60 - وتُحدث النظم الغذائية الصناعية التي تقودها الشركات تأثيرا بيئيا هائلا وتنتهك الحق في الحياة والصحة والماء والغذاء والتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، فالنظم الغذائية تبث ما يقرب من ثلث غازات الدفيئة في العالم. وعلاوة على ذلك، يتناقص التنوع البيولوجي بسبب التلوث والتدمير الإيكولوجي وإزالة الغابات والحواجز الإيكولوجية الواقية، وهي مشاكل ينبع أكثرها من النظم الغذائية التي تهيمن عليها الشركات (A/HRC/52/40، الفقرة 71).

ألف - الديون

61 - تحد سرعة تراكم الديون السيادية، مقترنة بالتزامات خدمة الديون القائمة فعلا وببطء النمو الاقتصادي، بشدة من قدرة معظم البلدان على تخصيص الموارد العامة للتصدي لآثار الجائحة بشكل مناسب. واستيعابا للصدمة الأولية التي أحدثتها الجائحة، سارعت جميع البلدان إلى اقتراض المزيد من الأموال، فارتفعت مستويات الديون في عام 2020 بأسرع وتيرة لها منذ خمسة عقود (A/77/177، الفقرة 49). وفي عام 2022، بلغت أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية 11,4 تريليون دولار، أي أكثر من ضعف ما تم تسجيله قبل عقد من الزمان. ومقارنة بمستوى ما قبل الجائحة في عام 2019، نما إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية في عام 2022 بنسبة 15,4 في المائة[51].

62 - ولارتفاع معدلات الديون عواقب اجتماعية عميقة الجذور، فمع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تواجه بلدان عديدة خيارا مستحيلا يتمثل في إطعام الناس أو خدمة الديون. وقد يؤدي استخدام الأموال العامة لضمان حصول الناس على الغذاء الكافي إلى تأخر الحكومة في سداد ديونها، فتتفاقم الصدمات المالية، بينما تفضي خدمة الديون إلى مزيد من الجوع وسوء التغذية. وهذا يعني أن النظام المالي الدولي الحالي يعوق حقا قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها حيال الحق في الغذاء.

63 - وللديون عواقب طويلة الأجل، فخلال أزمة الديون التي حدثت في ثمانينيات القرن العشرين، قدمت المؤسسات المالية الدولية والدول الغنية ضروبا شتى من أشكال تخفيف عبء الديون. ووعد هؤلاء المقرضون بمساعدة البلدان النامية فقط إذا وافقت على شروط معينة، فتمخض ذلك عن مجموعة

(51) انظر https://sdgpulse.unctad.org/debt-sustainability/.

من سياسات التكيف الهيكلي ألحقت الضرر بالنظم الغذائية المحلية، أي تدابير التقشف التي حدت من التمويل العام وخفضت الطلب وتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء الحصص، مما أتاح تدفق الواردات من البلدان المتقدمة؛ وإلغاء القيود والخصخصة الذي اسفر عن هروب رأس المال وعدم المساواة. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في ازدياد العجز التجاري، فارتفع مستوى الديون[52].

64 - ولا يمكن للدول أن تعتمد على الاستثمار الأجنبي كمصدر لرأس المال، فقد ثبت أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى استخراج الثروة من البلدان المضيفة ولم يحقق نوع التنمية الاقتصادية التي وعدت بها المؤسسات المالية الدولية طوال العقود الماضية. ويرجع ذلك، في شق منه، إلى أن قانون الاستثمار الدولي قد خصَّ، منذ فترة طويلة، مصالح المستثمرين الأجانب بالأفضلية على حقوق الإنسان وقواعد التنمية المستدامة في البلدان المضيفة.

65 - وتساهم النظم الغذائية العالمية اليوم أيضا في أزمة الديون، فالبلدان التي تعتمد على الواردات من الأغذية والأسمدة تولد ديونا مرتفعة وتعول على دولار الولايات المتحدة[53]، فعلى سبيل المثال، عندما ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات لا مثيل لها من قبل في أوائل عام 2022، كانت المشكلة أسوأ من ارتفاع الأسعار في الفترتين 2007-2008 و 2010-2012. ويعزى ذلك إلى أن ارتفاع الأسعار في عام 2022 اقترن بارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة، فغدت البلدان المستوردة الصافية للأغذية أكثر عرضة للمخاطر[54]. وبموجب هذا النظام، تضطر البلدان إلى تشجيع تصدير المحاصيل النقدية لكسب المزيد من الدولارات، بدلا من الاستثمار في النظم الغذائية المحلية المتنوعة. وعلى هذا النحو، أصبحت النظم الغذائية أقل ارتباطا بزراعة الغذاء وأكثر اهتماما بتوليد رأس المال.

66 - وأشار المقرر الخاص في تقريره السابق (A/77/177) إلى أن تخفيف عبء الديون وتمويلها ينبغي أن يراعيا عدم المساواة على الصعيد العالمي والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وحقوق الإنسان.

باء - منظمة التجارة العالمية

67 - عندما أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1994، كانت التعريفات الزراعية للبلدان النامية منخفضة نسبيا أصلا. غير أن منظمة التجارة العالمية عمقت عدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وسهلت على الشركات عبر الوطنية زيادة قوتها وأرباحها.

68 - ولإفساح المجال أمام منظمة التجارة العالمية، كان أول ما فعلته الدول هو تفكيك النظام القديم لاتفاقات السلع الأساسية المكرس لتثبيت الأسعار بإدارة العرض الدولي. وأسفرت اتفاقات السلع الأساسية عن نتائج متباينة، ولكن إنشاء منظمة التجارة العالمية مثل تحولا أيديولوجيا في القانون الزراعي الدولي ينأى به عن السعي لضمان أسعار مستقرة وعادلة ويوجهه نحو تخفيض الحواجز التجارية قدر الإمكان.

(52) Walden Bellow, “Needed: a bold program to address the crisis of the severely indebted developing countries”, Focus on the Global South, 4 April 2023.

(53) International Panel of Experts on Sustainable Food Systems (IPES-Food), “Breaking the cycle of unsustainable food systems, hunger, and debt”, March 2023.

(54) انظر https://unctad.org/a-double-burden.

69 - وتمثل إضاعة اتفاقات السلع الأساسية الدولية ضربة للبلدان النامية، فهي قد فقدت أداة دولية بوسعها أن تحقق الاستقرار على الصعيد الوطني وباتت أكثر عرضة لصعود الأسواق الدولية وهبوطها. أما البلدان المتقدمة النمو، فهي محمية من الأسواق الدولية لأنها تستطيع الاعتماد على خزائنها الغنية لتزويد منتجيها المحليين بمعدلات عالية من الدعم المحلي.

70 - ولأكثر من مائة عام، لم يكن قانون التجارة الزراعية الدولية وسياساتها يتعلقان في المقام الأول بتخفيض التعريفات الجمركية أو تحرير التجارة. وعلى غرار الاتفاق المتعلق بالزراعة، كان قانون التجارة الزراعية الدولية يهتم على الدوام اهتماما أكبر بوضع قواعد دولية تتناول ما يُعتبر شكلا مشروعا وغير مشروع ودرجة مشروعة وغير مشروعة من الدعم المحلي، سعيا لإنشاء سوق مستقرة وعادلة. وينبع المأزق الحالي بشأن الاتفاق المتعلق بالزراعة وفي مفاوضات منظمة التجارة العالمية بوجه عام من انعدام توافق في الآراء حول ما يُعد دعما جيدا وما يُعتبر إعانة سيئة.

71 - وأنشأت منظمة التجارة العالمية نظاما يضفي الشرعية على أشكال معينة من الدعم المالي للبلدان الغنية بالسيولة النقدية، ولكنه يحظر الأدوات المحلية التي يمكن أن تستخدمها البلدان الفقيرة نقديا، مثل الحصص والمخزونات الاحتياطية والتعريفات المرنة. وواقع الحال أن جميع الاستثناءات المختلفة الممنوحة للبلدان النامية اعترافا بوضعها الاقتصادي الخاص أثبتت أنها غير مجدية (انظر A/75/219). ونتيجة لذلك، إذا أرادت دولة متقدمة النمو دعم الزراعة المحلية، فعليها الاعتماد على الأموال المقترضة والمساعدات الخارجية.

72 - وبيَّن المقرر الخاص، في تقرير سابق (A/75/219)، السبل الكفيلة بإنهاء الاتفاق المتعلق بالزراعة والاستعاضة عنه باتفاقات غذائية دولية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وتستند إلى مبادئ الاكتفاء الذاتي والتضامن والكرامة. وردد المقرر الخاص، في تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/49/43)، أيضا النداءات الداعية إلى إنهاء اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

جيم - نفوذ الشركات

73 - ابتداء من ستينيات القرن العشرين، أصبحت الشركات تهيمن على قطاع الأغذية والزراعة في البلدان المتقدمة النمو بشكل متزايد. ونتيجة لذلك، كانت الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو هي في واقع أمرها إعانات للشركات. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين، صارت البلدان النامية موجهة نحو التصدير وكانت تتسابق في جذب الاستثمار الأجنبي. ولذلك، وجدت الشركات عبر الوطنية حافزا في شراء الأراضي الزراعية في البلدان النامية وتصدير السلع الأساسية الزراعية.

74 - وتمتد مشكلة نفوذ الشركات في النظم الغذائية إلى قرون مضت كجزء من الحكم الإمبراطوري. أما مكمن الفرادة اليوم فيتمثل في توسع نفوذ الشركات توسعا يشمل جميع جوانب النظام الغذائي وفي توطد هذا النفوذ طوال العقود العديدة الماضية[55]، فهذا التركيز الكبير في نفوذ الشركات يتيح لمجموعة صغيرة نسبيا من الأشخاص تشكيل الأسواق والابتكار بطريقة تحقق الهدف النهائي ألا وهو تحقيق أقصى قدر من الأرباح للمساهمين، لا المنفعة العامة.

(55) Jennifer Clapp, "Concentration and crises: exploring the deep roots of vulnerability in the global industrial food system", *Journal of Peasant Studies*, vol. 50, No. 1 (2023).

75 - وتعبر الزيادة التي حدثت في الآونة الأخيرة في أسعار الأغذية عن التركيز العالي لقوة الموردين السوقية[56]، فعلى الصعيد العالمي، بلغت معدلات تضخم أسعار الغذاء مستويات قياسية. ولا يعزى تضخم الغذاء بشكل أساسي إلى اضطرابات سلسلة الإمداد، أو الحرب في أوكرانيا، أو ارتفاع تكاليف الطاقة، أو الزيادة السريعة في الطلب، بل هو ناتج عن قيام الشركات عبر الوطنية برفع الأسعار بمعدلات تتجاوز التكاليف والمخاطر المتزايدة. ويلاحظ المقرر الخاص أن الشركات ما فتئت تعزو، بهتانا وزورا، ارتفاع الأسعار إلى أزمات مختلفة لإخفاء عملية التربح التي تمارسها. وتسجل الشركات مكاسب مالية قياسية، بينما يعاني الناس وتجاهد الحكومات في خضم أزمات متعددة[57]، فعلى سبيل المثال، قد تحمي ضوابط الأسعار، مثل تلك الموجودة في السلفادور والمكسيك وقطر، من التربح من الشركات ومن التضخم الذي يسببه البائعون[58]. واعتبارا من حزيران/يونيه 2023، خُفِّفت معدلات الأسعار؛ ومع ذلك، لا يزال سعر الغذاء أعلى مما كان عليه في عام 2020 بكثير[59].

76 - وبدلا من أن تكون الشركات محكومة، باتت تهيمن على إدارة الغذاء، فهي تؤثر تأثيرا شديدا في كيف يتناول الناس الطعام وأين تتدفق أموال البحث والتطوير وما هي القوانين التي تُجاز. وتبرر الشركات نفوذها محتجة بفكرة "تعددية أصحاب المصلحة"، مدعية أن هؤلاء يجب أن يكونوا حاضرين في مناقشات السياسة العامة والقرارات[60]. وبما أن الشركات تمارس نفوذا ماليا كبيرا على النظام الغذائي، تمكنت من اقناع الحكومات بأنها صاحبة مصلحة يحق لها المشاركة في صنع السياسات. وتعامل تعددية أصحاب المصلحة جميع المشاركين على قدم المساواة من الناحية الرسمية وهي تُوجد فضاءات يستطيع فيها الأغنياء التحكم في المناقشات بسبب ما لديهم من قوة مطلقة في تعبئة الموارد وإزاحة الجميع، وهو وضع يلغي عمليات حقوق الإنسان التي تعطي الأولوية للناس بصفتهم أصحاب حقوق وللدول بحسبانها جهات مسؤولة. وكان مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية مثالا على تعددية أصحاب المصلحة حيث مارست المنظمات الصديقة للشركات سيطرة غير متناسبة على جدول الأعمال مقارنة بالدول والشعوب.

77 - ولم تكن أدوات المسؤولية الاجتماعية الطوعية للشركات فعالة بما يكفي للحد بشكل كبير من تواتر انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات وتضييق نطاقها. وتعد متطلبات العناية الواجبة طريقة شائعة لمحاولة تغيير الممارسات التجارية، لكنها تعتمد على المراقبة الذاتية، أو التنظيم الذاتي، وقد تكون إجرائية بشكل مفرط. وقد ينتهي الأمر بالشركات إلى أن تنحصر مسؤوليتها في تلبية متطلبات العناية الواجبة التي قد لا تحول لزاما دون وقوع الضرر. ويمكن للمفاوضات الجارية بشأن المعاهدات في إطار الفريق العامل

(56) Isabella Weber and Evan Wasner, "Sellers' inflation, profits and conflict: why can large firms hike prices in an emergency?", *Review of Keynesian Economics*, vol. 11, No. 2 (April 2023).

(57) انظر https://edition.cnn.com/2021/06/18/business/grocery-store-inflation-kroger-albertsons/index.html و www.theguardian.com/world/2023/apr/14/hedge-funds-profit-ukraine-war-food-price-surge.

(58) أوراق مقدمة من السلفادور والمكسيك وقطر. انظر أيضا Isabella Weber, "Could strategic price controls help fight inflation?", *The Guardian*, 29 December 2021.

(59) انظر www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/.

(60) IPES-Food, "Who's tipping the scales? The growing influence of corporations on the governance of food systems, and how to counter it", 2023.

الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان أن تسفر عن صك ملزم قانونا يتيح تحويل النظام الغذائي في اتجاه أرحب وأكثر إنصافا.

78 - وتتمثل وظيفة الشركة في أنها تتيح للأفراد - المساهمين - تجميع مواردهم لإنتاج سلع أو تقديم خدمة. ويستطيع الناس تنظيم أنفسهم بشكل جماعي بطرق شتى من خلال الشراكات، أو التعاونيات، أو الهيئات العامة، أو الكيانات التي يتحكم فيها العمال. بيد أن الشركة تنظم الموارد بطريقة معينة: فهي تقلل من مخاطر المستثمر الفردي بالحد من مسؤولية المساهمين عن المخالفات التي ترتكبها المؤسسة. ويحول قانون الشركات وحوكمتها الشركات إلى أشخاص اعتباريين يتمتعون بعدد مفرط من الحقوق وتقع على عاتقهم قلة قليلة من الالتزامات الملزمة. ونتيجة لذلك، يتمكن الأفراد من جني جميع المكاسب ويتجنبون تحمل المسؤولية عن أي أضرار اجتماعية تسببها المؤسسة الربحية. وتعمد الكيانات الاعتبارية، مع زيادة حجمها، إلى الحد من مسؤوليتها بإنشاء فروع لها، أي شركات فرعية تتحمل وزر الشركة الأم.

79 - ويجب الاستمرار في استخدام قانون حقوق الإنسان لمساءلة الشركات. ويجب أيضا استخدام أدوات أخرى للحد من نفوذ الشركات في المقام الأول، مثل قانون المنافسة، والنظم الضريبية الوطنية والدولية الفعالة ووضع القواعد التنظيمية[61]. ولا تمتلك الشركات الموارد اللازمة للتفوق على الضحايا من حيث الرسوم القانونية فحسب، بل تمثل أيضا أشخاصا اعتباريين يمكنهم البقاء إلى الأبد، إلا في حالة الإفلاس أو الاختيار الشخصي، وتجاوز الضحايا. ويمكن إدراج الأضرار القانونية الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الميزانية تحت بند "تكاليف تشغيلية". ولذلك، ينبغي للدول أن تنظر في استخدام قانون الشركات لإلغاء مواثيق الشركات عندما تنتهك قانون حقوق الإنسان انتهاكا خطيرا[62]. وينبغي للدول أيضا أن تستخدم قانون الشركات لتغيير الحوافز المقدمة للمديرين والمسيرين حتى تتسق القرارات بشكل أوثق مع الأهداف الاجتماعية[63].

خامسا - جدول الأعمال السياسي لتحويل النظام الغذائي

ألف - تأطير المشكلة: علاقات التبعية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية

80 - قد تجعل أزمة الغذاء وأزمة الديون والتضخم وتغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي - أي تأطير المشاكل كأزمة - الناس يحسون بأنهم مغلوبين على أمرهم وعاجزين. وبيَّن المقرر الخاص، في تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/52/40)، أن السبب وراء كل هذه الأزمات المتداخلة يكمن في عدم المساواة الهيكلية والعنف المنهجي. وتتمثل الظروف التي تمكن عدم المساواة الهيكلية والعنف المنهجي في علاقات التبعية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

81 - وتعني علاقات التبعية أن أحد الطرفين يعتمد اعتمادا شديدا على الطرف الآخر الذي يستطيع التحرر من العلاقة في أي وقت بقدر أكبر من السهولة. وتتشكل النظم الغذائية عبر سلسلة من علاقات التبعية، فعلى الصعيد الدولي، تعتمد البلدان المستوردة على الأسواق العالمية في الحصول على الأغذية

(61) ورقة مقدمة من بولندا.

(62) Kent Greenfield, "Ultra vires lives! A stakeholder analysis of corporate illegality (with notes on how corporate law could reinforce international law norms)", *Virginal Law Review*, vol. 87, No. 7 (November 2001).

(63) Dan Danielsen, "How corporations govern: taking corporate power seriously in transnational regulation and governance", *Harvard International Law Journal*, vol. 46, No. 2 (2005).

وتعول البلدان المصدرة للأغذية على الأسواق العالمية للحصول على رأس المال وتعتمد البلدان النامية على المؤسسات المالية الدولية وعلى البلدان الأكثر ثراء للحصول على رأس المال. أمَّا على المستوى الشخصي، فيُحفَّز المزارعون على الاعتماد بشكل متزايد على الشركات عبر الوطنية للحصول على مدخلاتهم ويصبح الناس يعتمدون في الحصول على غذائهم على عدد متناقص من السلع الغذائية التي يبيعها عدد قليل من الشركات عبر الوطنية. وكثيرا ما لا يكون أمام العمال خيار سوى الاعتماد على أرباب العمل لكسب عيشهم.

82 - وترى الاقتصادات المتطرفة في استغلال الموارد في الطبيعة مصدرا للموارد وتعتمد على استخراج هذه الموارد المسماة موارد طبيعية وتصديرها. ويتمثل الافتراض في أن استغلال الطبيعة يستحق كل هذا العناء لأن الإيرادات المحققة من ذلك سيتم تقاسمها فتعود بالفائدة على الجمهور بوجه عام. بيد أن استخراج الموارد من الطبيعة واستغلال الناس مرتبطان ارتباطا وثيقا، إذ يتعذر فصل الأسلوب الذي يتعامل به الفرد مع الطبيعة عن الطريقة التي يتعامل بها مع الناس. ومن منظور الحق في الغذاء، تثير نزعة الافراط في استغلال الموارد الطبيعية مشكلتين، فأولا، تقوض المشاريع التي تستغل الموارد الطبيعية استغلالا مفرطا وتدمر الصيد التقليدي والضيق النطاق وصيد الأسماك والرعي والزراعة، إلى جانب ممارسات البحث عن الطعام والبستنة التي تعزز التنوع البيولوجي. وثانيا، أصبح المزيد من النظم الغذائية أكثر فتكا لأنها تحد من التنوع البيولوجي – فهي تأخذ من الأرض ولا ترد إليها شيئا في المقابل، فتصبح التربة جرداء. وبفعل استنزاف التربة يزداد المزارعون اعتمادا على المدخلات الكيميائية وعلى العمليات عالية الطاقة التي تولد قرابة ثلث غازات الدفيئة في العالم.

باء - تأطير الحل: العلاقات القائمة على الرعاية والمعاملة بالمثل

83 - يقع الغذاء في لب اقتصاد الرعاية. ولا تتعلق الرعاية بالاهتمام المباشر باحتياجات الناس العاطفية والجسدية فحسب، بل تشمل جميع الأنشطة التي تغذي وتنمي وكل العناصر الضرورية لرفاه الناس وازدهارهم. وإن فهمت الرعاية بهذه الطريقة، استوعبت احتياجات الأفراد الذين يعيشون في أوضاع هشة والقدرة الاجتماعية على تقديم الرعاية من خلال المؤسسات واحتياجات الأشخاص العاملين في مجال الرعاية الذين لا غنى عنهم لرفاه البشرية.

84 - ويتسق إعلاء شأن أعمال الرعاية مع النهج القائم على حقوق الإنسان لأن الأشخاص الذين يعتنون بالآخرين ظلوا، لفترة ممعنة في الطول وفي أماكن عديدة، أكثر الفئات تهميشا وأشدها تبخيسا لقدرها في غالب الأحوال. ويشمل اقتصاد الرعاية العمل الأساسي الناشئ عن الاعتناء بالأرض والمياه وأشكال الحياة الأخرى. وهو يثير أيضا تساؤلات عن السبل الكفيلة برعاية الغرباء والبعداء الآخرين.

85 - وخلال جائحة كوفيد-19 عندما كان الناس يعانون الأمرين والجوع آخذ في الازدياد، شاهد المقرر الخاص أناسا يعتنون ببعضهم البعض بطرق عميقة (انظر A/HRC/46/33). وأثبت البعض، وهم يرعون أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم، أن ثمة شخص لديه ما يكفي من القوة لرعايتهم في وقت الحاجة. وشكلت علاقات المعاملة بالمثل عاملا أساسيا في تمكين الناس من الصمود إبان الجائحة.

جيم - التعافي من الجائحة وتحويل النظم الغذائية: مسألة قوة وليست مجرد سياسة عامة

86 - لا يكمن التحدي في محاولة تحويل النظم الغذائية في ندرة الحلول، فالحلول في مضمار السياسات كثيرة. ولا يكفي القول بأن الإرادة السياسية غير متوفرة لإحداث التغيير، فالمشكلة تتمثل في كيفية إعادة تشكيل السلطة في النظم الغذائية حتى تقوم العلاقات على الرعاية والمعاملة بالمثل ويكون التغيير المجدي ممكنا.

87 - وتبني الشعوب والحكومات فعلا المستقبل الذي تنشده. ولئن كانت الجائحة قد أدت إلى تفاقم عدم المساواة، فإن الناس نجوا منها بتعميق علاقاتهم مع بعضهم البعض ومع الأرض. ويوجز المقرر الخاص أدناه الممارسات التي ينبغي إنهاؤها والسياسات التي يجدر الاستعاضة عنها بغيرها، أي بسياسات تقوم على الممارسات القائمة الكفيلة بتحقيق الانتعاش والتحول على حد سواء وبإعادة تشكيل السلطة في النظم الغذائية بطريقة تفي بالحق في الغذاء.

1 - من الزراعة الصناعية إلى الإيكولوجيا الزراعية

88 - بيَّن المقرر الخاص، في تقريره السابق (A/77/177)، بالتفصيل ما تنطوي عليه الزراعة الإيكولوجية. وتجمع الزراعة الإيكولوجية بين المعارف التقليدية والعلمية وتربط بين الممارسات الاجتماعية والثقافية والإيكولوجيا والعلوم الزراعية. وثبت أن الزراعة الإيكولوجية تؤدي إلى إعمال الحق في الغذاء إعمالا ملموسا. ويتمثل هدفها الأساسي في محاكاة العمليات البيئية والتفاعلات البيولوجية قدر الإمكان. وتشير مجموعة كبيرة من الأبحاث إلى أن الزراعة الإيكولوجية غالبا ما تكون أكثر إنتاجية من التقنيات الصناعية المكثفة إذا حُسبت الإنتاجية بالإنتاج لكل هكتار وليس لمحصول واحد ومن حيث مدخلات الطاقة مقابل المخرجات، فالأساليب الزراعية الإيكولوجية وأنماط توفير الغذاء في العالم التي يقودها أصحاب الحيازات الصغيرة لا تركز على غلة المحاصيل فحسب، بل أيضا، وبطريقة أكثر شمولا، على الرفاه الفردي والمجتمعي والبيئي. وعلاوة على ذلك، تهتم الإيكولوجيا الزراعية بالعلاقة بين جميع الكائنات الحية في النظام الغذائي بتأطير تلك العلاقات تأطيرا عادلا ومنصفا.

89 - ويُستخدم مفهوم "الحلول القائمة على الطبيعة" في بعض الأحيان. بيد أن هذا المصطلح يفتقر إلى تعريف متفق عليه ولا ترافقه رؤية تحويلية، وهو يُستخدم للحفاظ على الأعمال التجارية الزراعية على النحو المعتاد. ويُستخدم مصطلح "الزراعة التجديدية" للتأكيد على تجديد الموارد الطبيعية. وغالبا ما ينصب التركيز على صحة التربة، في حين يتم التغاضي عن ديناميات السلطة وحقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، تمثل "الإيكولوجيا الزراعية" مصطلحا له تعريف رسمي مستمد من عمليات الحوكمة الديمقراطية والشاملة. وهو مصطلح يحظى بدعم الأمين العام (انظر A/HRC/53/47) ولجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وتعززه سنوات من البحث العلمي والحركات الاجتماعية ويحظى بتقدير كبير من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[64].

(64) Institute of Development Studies and IPES-Food, *Agroecology, Regenerative Agriculture, and Nature-Based Solutions: Competing Framings of Food System Sustainability in Global Policy and Funding Spaces* (2022).

2 - من إعطاء الأولوية للأسواق العالمية إلى دعم الأسواق الإقليمية

90 - بسبب الجائحة وأزمة الغذاء، أدركت الدول بعد طول انتظار أن الاعتماد المفرط على التجارة كمصدر للغذاء يجعل الناس عرضة بشكل مذهل للجغرافيا السياسية ولتقلبات السوق. وقد حذرت الحركات الاجتماعية من هذا الخطر الذي أوجده النظام التجاري لعقود من الزمن وحشدت جهودها لاستعادة السيادة الغذائية. ويتجسد توافق الآراء الجديد في أن الدول ينبغي أن تستثمر أكثر في الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي. بيد أن الأسواق غدت أكثر تعقيدا ويتعذر تصنيفها بسهولة على أنها أسواق محلية أو عالمية، فالأسواق المحلية بطبيعتها تتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية ولا توفر التجارة العالمية الأغذية سوى لأقلية من الناس، إذ يعتمد 17 في المائة من السكان في 30 بلدا اعتمادا شبه كامل على التجارة للحصول على الغذاء[65].

91 - وتشكل الأسواق الإقليمية عنصرا هاما من عناصر النظم الغذائية، وهي تحظى بالاعتراف والدعم في لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة من خلال البرامج وأدوات السياسات[66].

92 - وفي كثير من الأحيان، يمكن إنشاء أسواق إقليمية من خلال المشتريات العامة أو برامج المخزونات الملتزمة بالحق في الغذاء. واستنادا إلى التجارب المكتسبة من الجائحة، يبدي برلمانيون من جميع أنحاء العالم اهتماما كبيرا بالكيفية التي يمكن بها للمشتريات العامة أن تفي بالحق في الغذاء[67]، ففي البرازيل، على سبيل المثال، يمكن لبرنامج بولسا فاميليا الذي أعيد إطلاقه وهيكلته والبرنامج الوطني للوجبات المدرسية وبرنامج الأغذية وبرنامج شراء الأغذية والبرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية إيجاد سوق إقليمية تحويلية تُعمل الحق في الغذاء[68]. وقد لا يكون لدى ألبانيا مخزونات عامة مثل قطر[69] والهند، بيد أن القانون الألباني يقتضي من الأعمال التجارية التي تبيع المنتجات الغذائية وغيرها من المنتجات الأساسية الاحتفاظ باحتياطيات كافية تغطي فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أو باحتياطيات يمكن استخدامها في حالات الطوارئ، وفقا لمدة صلاحية المنتجات. ولدعم هذه الأعمال التجارية، ضمنت حكومة ألبانيا التمويل اللازم للاحتفاظ باحتياطيات لحالات معينة من السوق[70]. ويتسق ذلك مع توصية المقرر الخاص بأن تطلب الدول من مؤسسات الأعمال الكشف عن طبيعة مخزوناتها وكميتها (A/77/177، الفقرة 91 (د)).

(65) انظر www.wto.org/english/news_e/news20_e/ddgaw_30apr20_e.htm.

(66) Committee on World Food Security, “Connecting smallholders to markets”, policy recommendations, 2015; Civil Society and Indigenous Peoples’ Mechanism for relations with the Committee on World Food Security, “Connecting smallholders to markets: an analytical guide”, 2016؛ و www.fao.org/nutrition/markets/territorial-markets-initiative/en/.

(67) FAO, *Legislative Developments and Challenges in the Time of COVID-19: The Parliamentary Sector as a Key Stakeholder in Building a New Normal* (2022), p. 8.

(68) ورقة مقدمة من البرازيل.

(69) ورقة مقدمة من قطر.

(70) ورقة مقدمة من ألبانيا.

3 - من الشركات إلى كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

93 - تُصمم الشركات للحد من المسؤولية وزيادة الأرباح. أمَّا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فيعزز كيانات من قبيل التعاونيات والمؤسسات المملوكة للعاملين وشبكات المساعدة المتبادلة. وفي نيسان/أبريل 2023، حولت الجمعية العامة انتباهها إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. واعترافا بالحاجة الملحة إلى استجابة تحويلية ومتكاملة للتصدي لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية التي عمقت أوجه عدم المساواة، اتخذت الجمعية القرار 281/77 الذي اعترفت فيه بالأثر التحويلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، جنبا إلى جنب مع قدرته على التخفيف من حدة الفقر وأقرت بأن كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي توطينها.

94 - ويشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنشآت والمنظمات والكيانات الأخرى التي تضطلع بأنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمةً للمصلحة الجماعية و/أو العامة، استناداً إلى مبادئ التعاون الطوعي والمعونة المتبادلة والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية والاستقلال الذاتي والاستقلالية وإيلاء الأولوية للناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع الفوائض و/أو الأرباح واستخدامها، فضلا عن الأصول[71].

95 - وتطبق مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قيما تتسق مع رعاية المجتمعات المحلية والأرض والمياه وغيرها من أشكال الحياة. وعلى النحو الذي أقرته منظمة العمل الدولية، تقوم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مبادئ المساواة والإنصاف والاعتماد المتبادل والحوكمة الذاتية والمساءلة وإتاحة العمل اللائق وسبل كسب العيش الكريم[72].

4 - تنشيط تعددية الأطراف لتصبح تعددية ترتكز على السيادة الغذائية

96 - دعت الجمعية العامة، في قرارها 1/75 المعنون " إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة" إلى تنشيط تعددية الأطراف.

97 - وقد ثبت أن تعددية أصحاب المصلحة تقع على طرفي نقيض مع فكرة تنشيط تعددية الأطراف لأنها تمنح الشركات فعليا سلطة تفوق ما تتمتع به بعض البلدان في صنع القرارات. بيد أن تعددية الأطراف بحاجة إلى توجه جديد، ففي الماضي، كانت هذه التعددية تستند إلى مفهوم السيادة الذي كان المجتمع الدولي يتكون بموجبه من دول "متحضرة"، تعني في الغالب البلدان الأوروبية والمستعمرات الاستيطانية الأوروبية السابقة. وبعد المؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي عقد في باندونغ، بإندونيسيا، في عام 1955، استندت تعددية الأطراف إلى مفهوم السيادة الذي تُعد بموجبه جميع البلدان، بما فيها البلدان المستقلة حديثا في آسيا وأفريقيا، متساوية رسميا. وقد نجح هذا النوع من تعددية الأطراف في أفضل حالاته عندما نظمت بلدان "العالم الثالث"، كما كانت تُسمى، نفسها متضامنة ضد القوى الإمبريالية والقوى الإمبريالية السابقة وأعدت برامج قوية من خلال الأمم المتحدة.

98 - بيد أن التضامن المناهض للإمبريالية بين البلدان تضاءل منذ ثمانينيات القرن العشرين. وعلاوة على ذلك، لا تحترم البلدان الغربية على الدوام سيادة الدول الأخرى، فتعود أحيانا إلى مفاهيم عنصرية

(71) International Labour Organization, ILC.110/Resolution II, para. 5.

(72) المرجع نفسه.

للسيادة. وفي الوقت نفسه، تستخدم البلدان النامية سيادتها لا للحماية من التدخل الأجنبي فحسب بل أيضا لتجنب التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، في بعض الأحيان.

99 - ويمكن تنشيط تعددية الأطراف إن أُقيمت على مفهوم السيادة الغذائية[73]. ومن شان ذلك أن يعترف بأن الفلاحين والعمال والصيادين والرعاة والمستهلكين، جنبا إلى جنب مع الشعوب الأصلية، يمتلكون القوة الحقيقية في النظم الغذائية. وستكون تعددية الأطراف تعددية تحدد مقدمي الأغذية والشعوب الأصلية بصفتهم مكونات مستقلة ومنظمة ذاتيا ومرتبطة بالمستهلكين وتتيح إرشادات عن كيفية الحصول على الغذاء والارتباط بالأرض. وعلى هذا النحو، وفي ظل تعددية الأطراف التي تحددها مفاهيم السيادة الغذائية، ستُدرج هذه المكونات في المناقشات والمفاوضات من باب الاستحقاق، فعلى سبيل المثال، ستُدرج هذه المكونات في آليات مثل آلية علاقات المجتمع المدني والشعوب الأصلية مع لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي؛ وستكون هذه المكونات أعضاء يدلون بأصواتهم، شأنها في ذلك شأن النقابات في منظمة العمل الدولية؛ أو ستتمتع بوضع مشارك دائم، على غرار الشعوب الأصلية في مجلس القطب الشمالي.

100 - وفي إطار هذا النوع من تعددية الأطراف، لا يُنظر إلى الناس بصفتهم منظمات غير حكومية أو مجتمع مدني، بل بحسبانهم عناصر مكونة تتمتع بحقوق مشاركة جوهرية مستمدة من عملها كمقدم للأغذية أو من وضع مجموعات المستهلكين المنظمة. وفي الوقت نفسه، يكون للشركات نفاذ محدود، إن كان ثمة نفاذ، إلى العمليات المتعددة الأطراف. وخلاصة القول إن تعددية الأطراف القائمة على السيادة الغذائية تعترف بأن قوة الدولة الإقليمية مستمدة من علاقات الحكومة الحسنة مع الشعوب ومن قدرة الشعوب على تنظيم أنفسها داخل النظم الغذائية. وتوجد، في صميم السيادة الغذائية التي تصاحب هذه التعددية المعاد تنشيطها، حقوق راسخة في الأرض والأراضي وإصلاح زراعي بحق وحقيق وقوانين عمل يتم إنفاذها لإيجاد عمل لائق[74].

سادسا - جدول الأعمال القانوني لتحويل النظام الغذائي

101 - يمكن أن يتيح الحق في الغذاء إطارا قانونيا يعالج بشكل متسق القضايا الثلاث المترابطة التي تواجه الدول، وهي الحاجة إلى: (أ) التصدي لأزمة الغذاء والتعافي منها بخطط وطنية؛ (ب) وضع مواجهة منسقة دوليا لأزمة الغذاء؛ (ج) تحويل نظمها الغذائية لجعلها أكثر قدرة على الصمود أمام تغير المناخ ومنع فقدان التنوع البيولوجي.

102 - ويُعد الحق في الغذاء حقا فريدا من نوعه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن المادة 11 (2) تلزم الدول باعتماد برامج محددة من أجل القضاء على الجوع وإعمال الحق في الغذاء. ونتيجة لذلك، يأتي الحق في الغذاء مشفوعا بإطار قانوني دولي تسترشد به الدول والشعوب. وعلى الرغم من أن القائمة التالية ليست شاملة، يجب على الدول أن تقوم بما يلي:

(أ) التعاون على الصعيد الدولي؛

(73) United Nations Declaration on the Rights of Peasants and Other People Working in Rural Areas, art. 15 (5).

(74) أوراق مقدمة من ألمانيا وبولندا وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء في إندونيسيا، وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء في هايتي، والجبهة المشتركة لحماية البيئة والمساحات المحمية.

(ب) تحسين إنتاج الأغذية وحفظها؛

(ج) الاستخدام الكامل للمعارف التقنية والعلمية وتقاسمها، بما في ذلك مبادئ التغذية؛

(د) استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة لتطوير النظم الغذائية الزراعية أو إصلاحها؛

(هـ) سن سياسات تجارية تأخذ في الحسبان مشاكل كل من البلدان المستوردة للأغذية والبلدان المصدرة للأغذية، لضمان التوزيع العادل للإمدادات الغذائية العالمية حسب الاحتياجات.

103 - وبالنظر إلى الحاجة الماسة الراهنة إلى التعاون الدولي في تنسيق عملية التصدي لأزمة الغذاء، تجدر الإشارة إلى أن الحق في الغذاء هو الحق الوحيد بموجب العهد الذي يشمل التعاون الدولي كالتزام صريح (المادة 11 (2)). وينبغي أن يتقيد هذا التعاون بمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية والكرامة الإنسانية والتمكين وسيادة القانون[75].

104 - ويتطور معنى الحق في الغذاء بانتظام وله تأثير كبير، فمن خلال الحق في الغذاء تم التعبير لأول مرة عن التزام الدول العام باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها[76]. وقدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 12 (1999) بشأن الحق في الغذاء الكافي، تفسيرا ذا حجية للحق في الغذاء. وكانت الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري لعام 2004 أول صك من نوعه في مجال السياسة العامة يتيح للدول مزيدا من الارشادات بشأن هذا الحق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

105 - ويجسد الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية الطوعية التي تحل في عام 2024 التقدم المذهل الذي حققه الحق في الغذاء، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[77]؛ وحقوق المرأة[78]، ولا سيما النساء الريفيات[79] ونساء الشعوب الأصلية[80]؛ وحقوق الفلاحين[81]؛ وحقوق الشعوب الأصلية[82]؛ وحقوق العمال[83]؛ وحقوق صغار الصيادين والعاملين في مجال الأسماك[84] وحقوق

(75) Voluntary Guidelines to Support the Progressive Realization of the Right to Adequate Food in the Context of National Food Security, para. 7.

(76) *Right to Adequate Food as a Human Right* (United Nations publication, 1989).

(77) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادتان 25 (و) و 28 (1).

(78) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 12.

(79) المرجع نفسه، المادة 14؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية.

(80) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 39 (2022) بشان حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

(81) إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.

(82) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

(83) هناك العشرات من معاهدات منظمة العمل الدولية وصكوك سياساتها ذات الصلة. والمعاهدات التأسيسية هي اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحق في التجمع والاتحاد (الزراعة) لعام 1921 (رقم 11) واتفاقية منظمات العمال الريفيين لعام 1975 (رقم 141). انظر مؤخرا منظمة العمل الدولية، "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات لتعزيز العمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية"، 2023.

(84) الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

الأرض[85]؛ وحقوق المزارعين فيما يتعلق بالبذور[86]. وطرأت تطورات على السياسات تربط الحق في الغذاء بالإيكولوجيا الزراعية وحدثت تطورات سياسية تربطه بالسيادة الغذائية.

106 - ولذلك، من المهم فهم معنى الإطار القانوني الدولي للحق في الغذاء في ضـــوء هذه التطورات المعيارية والتفاهمات المعاصـــرة للكيفية التي ينبغي أن يكون بها الغذاء كافيا ومتاحا وســـهل المنال. ويتيح الإطار القانوني الدولي للحق في الغذاء إطارا مفصـلا ومتسـقا ومتماسـكا تسـتطيع الدول اتباعه عند تحويل نظمها الغذائية.

107 - وبأخذ هذه المجموعة من الالتزامات الدولية والالتزام المشـترك بتحويل النظم الغذائية في الحسـبان، ينبغي فهم الحق في الغذاء على النحو التالي:

(أ) لا يقتصر التعاون الدولي على المؤسسات الدولية فحسب، بل يمكن فهمه أيضا بعبارات أكثر حداثة على أنه تضـامن دولي وسـيادة غذائية. ويعني التضـامن وضـع سـياسـة غذائية وطنية سـخية وعادلة ليس إزاء الناس والنظم الإيكولوجية داخل البلد فقط بل وحيال المجتمعات الأخرى أيضـا على سـبيل المعاملة بالمثل. ويعتمد الاقتصاد المبني على التضامن على تنظيم التجارة من خلال مؤسسات تُدار بشكل ديمقراطي ومصـممة لتلبية الاحتياجات الإنسـانية لا للسـعي لتحقيق الربح قبل كل شـيء. وينبغي أن تكون الطريقة التي يتاجر بها الناس والطرف المتاجَر معه متعمديْن وأن يعززا نوعية حياة المجتمع المحلي؛

(ب) يمكن وضـع كيفية تحسـين إنتاج الأغذية وحفظها في إطار جديد يزيد التنوع البيولوجي ولا يكتفي بزيادة الكفاءة وسلامة الأغذية والنمو الاقتصادي. ويشمل ذلك حق الناس في تحديد الغذاء الملائم ثقافيا وتغذويا واجتماعيا وإيكولوجيا، استنادا إلى ظروفهم الخاصة وشعورهم بالكرامة؛

(ج) المعارف ليست تقنية وعلمية صرفة، بل تشمل أيضا المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصـلية. والتغذية الجيدة أسـاسـية لإعمال الحق في الغذاء، ولكن ينبغي فهمها ضـمن السـياقات الثقافية المناسبة وديناميات الصحة العامة والصحة البيئية الأوسع نطاقا؛

(د) ينبغي توسـيع نطاق إصـلاح المنظومات الغذائية الزراعية ليشـمل إصـلاح جميع أنواع المنظومات الغذائية. ويتضـمن ذلك الاعتراف بتعددية المنظومات الغذائية وبصـلتها المتأصـلة بمختلف التفاهمات الثقافية والقيم والرؤى الكونية. وهو يسـتلزم أيضـا فهم المنظومات الغذائية بحسـبانها مجموعة ديناميكية من العلاقات. وينبغي أن يركز الإصلاح على زيادة استقرار المنظومات الغذائية وشفافيتها بتعزيز الثقة بين الأفراد والمجتمعات؛

(هـ) التجارة المنصفة ليست مسألة تتعلق بإدارة الإمدادات فحسب، بل تتعلق أيضا بالسيادة الغذائية وحقوق العمل، فالسياسة التجارية المسترشدة بالسيادة الغذائية وحقوق العمل تعني أن أسواق الأغذية لا تتعلق بشراء السلع الأساسية وبيعها فقط، بل يجب أن تكون هذه الأسواق عادلة ومستقرة. وهذا يعني أن السـياسـة التجارية يجب أن تندرج بعمق في كيفية مشـاركة الناس في تصـميم المنظومات الغذائية على

(85) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26 (2022) بشـــأن الأرض والحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية؛ والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

(86) المعاهدة الدولية بشـــأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، المادة 9؛ وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، المادتان 19-20.

نحو يشمل مختلف مستويات الحكومة وشتى المناطق. وينبغي للسياسة التجارية أن تعزز الاكتفاء الذاتي المحلي والإقليمي وفي أوساط المجتمعات المحلية.

108 - ويُعرِّف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا الحق في الغذاء بأنه الحق الأساسي في التحرر من الجوع. وفي هذا تذكير بأن الحق في الغذاء جزء أصيل من الحق في الحياة. ويمكن فهم كل حالة من حالات الجوع - وسوء التغذية أو المجاعة أو المسغبة - على أنها نتيجة لنظام يستغل الناس أو يضطهدهم ويجردهم من حرية أساسية.

سابعا - خاتمة وتوصيات

109 - لا تقتصر ممارسة حقوق الإنسان فقط على تحديد الانتهاكات وتسمية الجناة وفضحهم، فحقوق الإنسان تتيح أيضا لغة عمل تحدد القيم المشتركة وتعزز كرامة الناس.

110 - وخلال الجائحة، اعتمدت الدول الأعضاء سياسات للتصدي لأزمة الغذاء لإعمال الحق في الغذاء. وينبغي للدول الأعضاء ألا تنهي هذه السياسات، بل أن تحولها إلى برامج دائمة. وتشمل هذه السياسات برامجَ تتيح ما يلي:

(أ) التحويلات النقدية المباشرة؛

(ب) الوجبات المدرسية الشاملة؛

(ج) دعم الأسواق الإقليمية؛

(د) دعم الشعوب الأصلية، إلى جانب الفلاحين والرعاة وصائدي الأسماك وغيرهم من صغار منتجي الأغذية، ولا سيما حصولهم على المدخلات وولوجهم الأسواق الإقليمية والاستفادة من برامج المشتريات العامة؛

(هـ) حماية حق العمال في تكوين الجمعيات وإنفاذ قوانين العمل وتعزيز حماية العمال؛

(و) الحماية الاجتماعية لتخفيف آثار السوق السلبية؛

(ز) الاعتراف بدور الحكومات المحلية والإقليمية في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالحق في الغذاء ودعم هذا الدور.

111 - ينبغي للجمعية العامة أن تعترف بما يلي:

(أ) يتيح الحق في الغذاء أفضل طريقة للتصدي لأزمة الغذاء والتعافي منها؛

(ب) الحق في الغذاء عامل رئيسي في الخطط الوطنية الرامية إلى جعل النظم الغذائية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي؛

(ج) ثمة حاجة ملحة إلى إعمال الحق في الغذاء ببذل جهد منسق ومتواصل، باستخدام المزايا وأوجه التآزر التي يتيحها التعاون والتضامن الدوليان لإيجاد حلول شاملة للمشاكل المشتركة الحالية والمستقبلية التي تواجه البشرية[87]**؛**

(د) لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنبر الدولي والحكومي الدولي الأول الشامل لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل معا بطريقة منسقة ودعما للعمليات التي تقودها البلدان من أجل إعمال الحق في الغذاء[88]**.**

(87) قرار مجلس حقوق الإنسان 16/52.

(88) لجنة الأمن الغذائي العالمي، CFS:2009/2 Rev.2، الفقرة 4.